



## الرجيب يقرر حل مجلس إدارة تعاونية الفحيحيل وتعيين آخر من خارج «الشؤون»

كشف مصدر مسؤول في وزارة الشؤون أن الوزير وبناء على تقرير اللجنة الخاصة بالتفتيش على جمعية الفحيحيل أصدر قراراً بحل مجلس الإدارة وتعيين مجلس آخر من خارج الوزارة. وبين المصدر أن اللجنة المكلفة بالتدقيق في ملفات جمعية الفروانية قد انتهت من عملها ورفعت تقريرها للوكيل المساعد لقطاع التعاون د.جاسم اشكناني، تمهيدا لرفعه الى الوزير لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشري شعبان

## «هيئة الزراعة»: وقف تراخيص الصيد للقوارب والسفن المخالفة

أصدر م.جاسم البدر رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قراراً يقضي بوقف تراخيص الصيد للقوارب وسفن الصيد المخالفة. وينص القرار في مادته الأولى على أن يوقف اداريا ترخيص الصيد لسفينة الصيد او القوارب التي يتم ضبطها في الحالات التالية: ممارسة الصيد داخل جون الكويت في المنطقة الواقعة غرب الخط الاصل من رأس الأرض بإحداثيات E480601 N292100 إلى رأس حمار بإحداثيات N293050 E481002.

كما ينص في مادته الثانية على أن يوقف ترخيص السفينة او القوارب المخالف على النحو التالي: لمدة ثلاثة اشهر في حالة ارتكاب المخالفة للمرة الأولى. لمدة ستة اشهر في حالة ارتكاب المخالفة للمرة الثانية خلال اثني عشر شهرا من تاريخ ارتكاب المخالفة للمرة الأولى. لمدة تسعة اشهر في حالة تكرار المخالفة اكثر من مرتين خلال اثني عشر شهرا ويجوز في هذه الحالة إلغاء ترخيص الصيد بقرار من رئيس الهيئة.

اما المادة الثالثة فتقتض على أنه لا يجوز لسفينة الصيد أو القوارب المخالفة ممارسة الصيد بالمياه الإقليمية الكويتية خلال فترة وقف الترخيص.

م.جاسم البدر

م.جاسم البدر

محمد راتب

## ..وتنشر أسماء المتخلفين عن الكشف الميداني على شرائح الأغنام

أصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بياناً ناشدت فيه المتخلفين عن الكشف الميداني والحاصلين على تخصيص سابق بضرورة مراجعة مقر الهيئة بمنطقة الرابية بصفة عاجلة. وقال مدير العلاقات العامة والإعلام في الهيئة: شاكر عوض: ان على المتخلفين عن الكشف الحضور ومراجعة مقر الهيئة في موعد اقضاء اسبوع من تاريخه حتى يتم استكمال الكشف الميداني على الشرائح الواردة بالأغنام وأسدد عوض على أنه في حالة تخلف الاسماء الواردة اسماؤهم من الاعلان عن الموعد المذكور فإن الهيئة ستقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن.

والتضمن البيان اسماء المتخلفين عن الكشف الميداني وهم كل من:

- بندر عواد غالي العازمي
- عبد الرحمن سليمان المانع
- عبدالله سالم عبد
- عويض ساري الرشيدى
- فالح ساري مياور الرشيدى
- مسفر عبد الهادي مسفر القحطاني
- ناصر بدر سالم الوهيبي
- ناصر مياور غنيم العازمي
- ورثة ملفي زايد حباب الديحاني

وشدد عوض على أنه في حالة تخلف الاسماء الواردة اسماؤهم من الاعلان عن الموعد المذكور فإن الهيئة ستقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن.

محمد راتب

## «السكنية»: استدعاء مواطنين للمراجعة

دعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية المواطنين او من يتوب عنهم بالكشف المرفق والمخصص لهم مساكن حكومية، الى مراجعة المؤسسة بمقرها الكائن بمنطقة جنوب السرة (إدارة التوزيع) بالطابق الأول (قسم متابعة المسكن المخصصة) اثناء الدوام الرسمي خلال (خمسة عشر يوما) من تاريخ اذاعة ونشر هذا الاعلان وفي حالة عدم الحضور ستنتخذ المؤسسة العامة للرعاية السكنية الإجراءات القانونية اللازمة بشأن الوحدات السكنية المخصصة لهم. وهم:

الاسم	العنوان
فاطمة عبد الحكيم محمد علي	صباح السالم
طارق سالم علي الخضري	الرابية
بتلة خليفة حمود الجواب	مدينة سعد العبدالله
طلال مهدي مرزوق دخيل الخياط	علي صباح السالم
ايتام/ فلاح علي الخفاجي الجبر	الفحيحيل
تاييف عبيد مجبل مطلق العجمي	مدينة سعدالعبدالله



د.د. صفر متوسطا عددا من الحضور (اسامة ابوعلوية)

## رعى مؤتمر «رواد الخليج» وأكد ضرورة تنفيذ رؤية صاحب السمو بجعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً صفر: متابعة الأداء وقياسه يعودان بالفائدة على التنمية

الاداء وتتبنى كما تعلمون منهج التخطيط التاشيري هذا وهو المنهج المناسب للاقتصادات الحرة.

ثانيا: تتوافق الخطة مع النهج التخطيطي التاشيري حيث قدمت الخطة سياسات عامة وسياسات فرعية وعددها 236 سبارة لتحقيق اهداف الخطة وعلاج الاختلالات المالية والاقتصادية والادارية.

ثالثا: ان زيادة مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي أحد السياسات الرئيسية للخطة وينفذ القطاع الخاص كل الدراسات والاستشارات والإشراف الفني والتدريب بالإضافة إلى المقاولات وإدارة بعض المشاريع وهذا عكس ما يروج له البعض وقد حققت الكويت تقدما في مجال تحسين مناخ الأعمال.

رابعا: يرجع طول المشاريع الى دورة حياة تنفيذها حيث تتعدى افق الخطط السنوية لاعتبارات موضوعية وفنية ويتطلب الإنجاز المدى الزمني المحدد لها، ولا ننسى طول الدورة المستندية وكثرة الموافقات والجهات الرقابية.

خامسا: ان صعوبة تطبيق بعض القوانين وضعت الحكومة أمام تحديا حقيقيا في التنفيذ مثل قانون المبادرات «2008/7» المعروف بـ «B.O.T» أو قانون تفسير الأراضي للرعاية السكنية.

سادسا: نقر بأن ضعف القدرات الادارية والفنية هو الآخر سبب في التخلف لذلك اوليت عملية التنمية البشرية أهمية كبرى وتحتاج الى وقت من الزمن للارتقاء بالعمل الحكومي.

سابعاً: من البداية وضعت كافة المتطلبات التشريعية والبشرية والمؤسسية والفنية في الخطة لتيسر جنباً إلى جنب وهذه عملية صعبة فلابد من التحضير وتوفير المتطلبات البشرية والتشريعية اولا ومن ثم التوجه الى انجاز الخطة.

ثامنا: تعتبر مشكلة تحرير الأراضي وتخصيص المواقع خالية من المعوقات من الصعوبات التي واجهت الجهات الحكومية وتستغرق وقتاً من الزمن. لذلك فان ما يقال عن قصور وتراخ في اداء الخطة غير دقيق.

عبد الهادي الجمي



د. فاضل صفر مع براعم وزهرات الكويت خلال زيارته معرض «الأشغال»

مستجدات على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية موجودة، كل هذا يزيد من ضرورة اعادة النظر خلال مراحل تنفيذ المشاريع. وأرى انه حتى تكسب الخطة سرعة وزخما في التطبيق وفي تنفيذ المشاريع ومن أجل ان تكتسب مصداقية عالية لدى المواطنين وممكلى المجتمعات المحلية ولكي تتوزع مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن بين جميع القطاعات من ناحية المناطق والمحافظات من ناحية أخرى فسان التوجه ينبغي ان يكون تجاه المكاسب السريعة واما المشاريع طويلة المدى فلا بد التوجه نحو المسار السريع الذي كان واجبا من البداية ولكنه لم يطبق للأسف والذي يقتضي البدء بما يلي:

الحضور الكرام

ان عملية التخطيط نشاط دوري مستمر ومتواصل وتتطلب اعادة النظر الدورية في توجيهات الخطة ومشاريعها وبرامج تنفيذها وذلك لان الظروف والمتغيرات والمستجدات هي انعكاس لبيئة ديناميكية تتغير معطياتها بشكل مستمر، وحتى تكون الخطة قادرة على الاستجابة لهذه التغيرات والتبدلات والاستجابة للتحديات والمعوقات التي تواجه الخطة والمشاريع المقترحة، فان هذا الواقع يفرض عملية تقييم واعادة تقييم مستمرة، خصوصا وان عوامل عدم التيقن وظهور

الوطنية وبما يتناسب مع الاهداف العامة والخاصة لتوجهات الخطة التنموية للدولة. وزاد: ان توسيع وتعميق المشاركة الشعبية يكون من خلال اختيار الكفاءات من ممثلي المجتمعات المحلية، فالخطة باهدافها وآلياتها وإجراءاتها التنفيذية والمراقبة والمتابعة هي في نهاية المطاف ملصحة السكان. ولهذا فإن تفعيل مساهمة المواطنين هو الجزء الأهم لضمان نجاح الخطة في الوصول الى اهدافها من خلال المشاريع والبرامج التي يتم اعتمادها وفق المعايير والاسس والعناصر التي تمت الاشارة اليها ولهذا فانه من الضروري اختبار اعضاء اللجان الوطنية والمحلية وفق معايير الخبرة والكفاءة.

والقى يحيى العقيلي من الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية محاضرة تحت عنوان «مقومات ومنهجية متابعة خطة التنمية، اساليب ومؤشرات قياس وتقييم الانجاز»، قال فيها: لا شك ان هناك جهودا كبيرة وحديثة بذلت من قبل المسؤولين والمهنيين لإعداد الخطة التنموية للدولة، وهي تمثل بشكل واضح إسهامات واسعة من عدد كبير من الوزارات والمؤسسات، ولذلك فهي خطة شاملة ومتكاملة تغطي جميع قطاعات الدولة، وتمثل وثائق الخطة شراكة تكاملية بين القطاعين العام والخاص، وأضاح: لابد في هذا السياق من الإشادة والتقدير بكل المؤسسات والجماعات والفرق والأفراد الذين أسهمتم مخرجاتهم وتسوموا بروح العمل ضمن منظومة الفريق الواحد في الوصول الى محصلة هذا الجهد الجماعي المنتملة بالخطة ووثائقها التي تم إنجازها بجهود مباركة ومشكورة ومهنية عالية.

وأكد العقيلي أن القدرة على وضع اسس منظورة وعناصر رئيسية لعملية اختبار المشروع ترتبط بشكل وثيق بفعالية وكفاءة اللجان المتخصصة، بالإضافة الى اللجان الاستشارية التي ستكون بمنزلة حلقات ارتباطية مفصلية في عملية اختبار المشاريع وفق سلم الأولويات

ما يقال عن قصور وتراخ في أداء خطة التنمية غير دقيق

تقدر اعداد المشاريع التنموية في مجالات مرافق وتسهيلات البنية التحتية التي من المتوقع تنفيذها خلال العام الثالث للخطة 2012 - 2013 بحوالي 324 مشروعا تقدر تكاليفها الاجمالية بحوالي 3,57 مليارات دينار، وما يجدر نكره ان مشاريع البنية التحتية مكثفة للاستثمارات ورؤوس الاموال وتسهم بشكل جوهري في تحريك النشاط الاقتصادي وضخ السيولة وتنشيط قطاعات واسعة مرتبطة بها، اما اهم هذه المشاريع فهي:

أولاً: مشاريع المياه والكهرباء

تغطي مرافق متنوعة في مجالات التزويد والتركييب والتشغيل والصيانة وتقوية وإنشاء مراكز للتحكم وشبكات مراقبة وتطوير المصادر وإيصال المياه والكهرباء الى المواقع الاسكانية الجديدة.

العدد : 67

تتضمن تصاميم وتنفيذ مشاريع متنوعة مثل المباني الحكومية وطرق و تقاطعات ومواقف وشبكات صرف صحي وتصريف مياه الامطار بالإضافة الى مراكز الضواحي وتنفيذ مشاريع المدارس والمستشفيات.

العدد: 146

التكاليف الإجمالية (مليون دينار): 557,5

ثانياً: مشاريع وزارة الأشغال العامة

تتضمن تصاميم وتنفيذ مشاريع متنوعة مثل المباني الحكومية وطرق و تقاطعات ومواقف وشبكات صرف صحي وتصريف مياه الامطار بالإضافة الى مراكز الضواحي وتنفيذ مشاريع المدارس والمستشفيات.

العدد: 67

التكاليف الإجمالية (مليون دينار): 1212,4

ثالثاً: مشاريع الإدارة العامة للطيران المدني

اهم المشاريع في مجالات خدمات ومرافق الطيران المدني هي تطوير وإنشاء مدارج ومواقف الطائرات ومبنى الطيران المدني ومواقف طائرات الاسطول الاميري وطائرات ضيوف الدولة بالإضافة الى مشاريع اتصالات المراقبة الجوية وادارة المراقبة الجوية.

العدد : 16

التكاليف الإجمالية (مليون دينار): 108,2

رابعا: مشاريع وزارة المواصلات

تتضمن اعمال مشروع الشبكة الضوئية وتوريد وتركيب وصيانة الشبكة الهاتفية وتنفيذ مباني الهاتف والمقاسم مع الاجهزة والمعدات

العدد : 62

التكاليف الإجمالية (مليون دينار) = 1612

## النفقات المتوقعة في مشاريع التنمية في مرافق البنية التحتية للعام الثالث للخطة 2012-2013

بالإضافة الى تصاميم العديد من المشاريع.

العدد : 14

التكاليف الإجمالية (مليون دينار): 20,6

خامساً: مشاريع بلدية الكويت

اهم هذه المشاريع هي تسوية وتجهيز الشواطئ العامة واعمال تجميل وتطوير ساحات وأسواق في مدينة الكويت والمحافظات الأخرى ومباني ادارة الأغذية والمختبرات.

العدد : 9

التكاليف الإجمالية (مليون دينار): 13,3

سادساً: مشاريع مؤسسة الموانئ

اهم هذه المشاريع هي مشروع تزويد ميناء الشعبية بسبب (7) رافعات جسرية وتأهيل المراسي بالإضافة إلى تزويد ميناء الشويخ بست (6) رافعات جسرية ومشاريع انشاء مباني وتركيب معدات ودراسات استشارية.

العدد + 6

التكاليف الإجمالية (مليون دينار) = 29,2

سابعاً: مشاريع الهيئة العامة للصناعة

المشاريع التي سيتم تنفيذها تشمل تطوير وتشغيل مرافق البنية الأساسية لمنطقة الشدايدية الصناعية وتطوير وصيانة منطقة صبحان الصناعية ومنطقة النعاجم الصناعية.

العدد + 4

التكاليف الإجمالية (مليون دينار) = 18

العدد الاجمالي للمشاريع من دون مؤسسة البترول = 262

التكاليف الإجمالية (مليون دينار) = 1959,2

ثامناً: مشاريع مؤسسة البترول الكويتية

وتتضمن مشاريع حفر وتعميق آبار ومسوحات زلزالية وتطوير حقول وتوسعة وتطوير مرافق البحرية وإنشاء خطوط وقود وغاز ومحطات كهرباء وبناء ناقلات وإنشاء مصاف.

العدد + 62

التكاليف الإجمالية (مليون دينار) = 1612

مشاريع تطوير مرافق البنية التحتية ومباني الكليات والراكز الجامعية، وتقدر تكاليفها الإجمالية للعام 2013/2012 بنحو (179,7 مليون دينار).

رابعاً: مشاريع الكهرباء والماء

سنة مشروعات كبيرة متعلقة بتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة وحدات طوربينية لمحطات الكهرباء والماء، وتقدر تكاليفها الإجمالية بنحو (308 ملايين دينار).

خامساً: مشاريع الإسكان (المؤسسة العامة للرعاية السكنية)

تتضمن تطوير وتجهيز ثلاث مدن سكنية بجميع المرافق والخدمات وتشمل مدينة الشيخ صباح الأحمد ومدينة الشيخ سعد العبدالله، ومدينة الشيخ جابر الأحمد، وتقدر تكاليفها الإجمالية بنحو (364,6 مليون دينار).